مشروعات العولمة في الشرق الأوسط والخليج العربي

تقرير: أ.م.د. رياض جاسم الاسدي
جامعة البصرة/مركز دراسات الخليج العربي
قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية

بدأت افكارالعولمة عملياً في مشروع إنشاء السوق الشرق أوسطية والمؤتمر الذي عقد في الدار البيضاء عام ١٩٩٤ حيث نوقشت _ولاول مرة _ أفكار عملية محددة بإزاء إجراء تغييرات في البنى الاقتصادية الشرق أوسطية .

وقد منحت إسرائيل دوراً اساسيا في بناء المعادلة الشرق اوسطية المقترحة من خلال الاسهام الفعال ((للعقول الاسرائيلية)) في ادارة المشروعات المائية في المشرق العربي على وجة الخصوص. ثم اخضعت تلك المشروعات المقترحة _ على العموم _ الى ارتباط عضوي بما يعرف ب"العملية السياسية " في الشرق الاوسط ، حيث اوضح شمعون بيريز ذلك الموقف في ضرورة اخضاع المنطقة الى نوع من " التنظيم الاقليمي " يعد بمثابة مفتاح لما يسمى بالامن الاسرائيلي ووصولا الى هدف مرحلي يتمثل في اقامة سوق شرق اوسطية مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الاوربية ... وتخدم تلك التوجهات اسرائيل بالدرجة الاساس لأن طبيعة " الاقتصاد الاسرائيلي " ترتكز على المياه والنشاط التجاري المتعلق بألاغذية والزراعة وبما يخدم خططه الستراتيجية .

وترى اسرائيل ضرورة اعادة ترسيم المنطقة ضماناً للمخططات العولمية ، ولذلك يتوجب على الاقطار العربية ان تعمد الى لتكتل الاقتصادي وأنشاء الاسواق والمناطق الحرة وصولاً الى سوق عربية مشتركة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الاقطار العربية للوقوف بوجه " المخططات الاسرائيلية " فالصهاينة يسيطرون على اكثر من ٢٨ % من مجمل الرأسمال العالمي الذي يتجه نحو المركزة بقوة ... وعلى سبيل المثال فأن الاندماج الرأسمالي في الولايات المتحدة وحدها قد تحول من مائتي بليون دولار في عام ١٩٩٣ الى تسعمائة بليون دولار في عام ١٩٩٨ ثم الى الف وسبعمائة وخمسين بليون دولار في عام ٢٠٠٠ . اما في اوربا قد انتقل حجم الرأس مال المندمج من خمسمائة

امتيازات البحث والتنقيب على النفط. وفي الواقع ان تلك الاندماجات – على العموم– ليس لها حصة مناسبة في دول الجنوب حيث تتوزع الاندماجات في دول الشمال بواقع ٨٣% في الدول الصناعية المتقدمة في حين لاتبلغ نسبة تلك الاندماجات الا ٨% في الدول النامية و٩% في دول شرق ومحيط اوربا وقد انعكست على انخفاض اسعار النفط الذي وضح بقوة في عام ١٩٩٨ ،كما ان شركات النفط الوطنية في الخليج العربي والتي سعت ان تكون لها قاعدة صناعية فيه لم تستطع منافسة شركات النفط العالمية المندمجة.

ستراتيجية العولمة في الخليج العربي

ان هدف حركة العولمة هي السيطرة الكاملة ليس على منابع النفط في منطقة الخليج العربي من خلال شركاتها العاملة الكبرى ، بل على مايتبع العمليات النفطية من صناعات في المنطقة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف على العموم اخضاعاً سياسياً كاملاً للانظمة التقليدية ، وشن حرب لاهوادة فيها ضد الانظمة السياسية الرافضة لسياسة العولمة ، وتحويل شعوبها الى نوع من "الافناء الجماعي" ، كما تعمل القوى الغربية والامريكية على اظهار "شبح الصراع الحضاري " بين الشرق والغرب بديلاً عن الصراع الاقتصادي الذي يضع اقطار الخليج العربي في وضع من " التواكل التفاني " ويجعلها في حاجة دائمة للغرب ، ومن ثم يمكن الاخير من تفكيك البنى السياسية والثقافية والاجتماعية بعد ان تم الحاق البنى الاقتصادية الهشة به وفي عملية منظمة الى حد كبير . تلك ما يمكن ان نطلق عليه ب" النزعة الاستعمارية الجديدة " التي تتساوق معها _ وعلى نحو دائم تقريباً_ سلسلة من المتغيرات على مستوى العالم في وظائف الدولة ومفهومها ودورها في ان ، ولتدخل سلسلة من المفاهيم الجديدة في مختلف نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والتنظيم المجتمعي . ومن هنا يأتي تفسير الاختلاف حول ما يسمى بحقوق للانسان في منطقة الخليج العربي حيث يجري التركيز _غالباً _ على المملكة العربية السعودية بوصفها اكبر اقطار مجلس التعاون الخليجي . وقد تصل فكرة الهجوم على السعودية الى الاعلام الغربي من خلال التلويح بمشروعات مستقبلية لتقسيمها وتفكيك كيانها السياسي . ومن هنا فاننايمكننا ان نجد ثمة تغيير ملحوظ في ثوابت السياسة الامريكية بازاء الخليج العربي وانظمته السياسية ، فالمشهد السياسي _ وبخاصة بعد احداث الحادي عشر من ايلول في نيويورك وواشنطن _ دائم التغيير وليس ثمة اتفاقا واضحا على المصطلحات الساسية القادمة في السياسة الامريكية على العموم .... لكن المشروعات العملية لما يسمى بالتعاون الاقليمي تبدو اكثر وضوحاً في ستراتيجية الولايات المتحدة _ على الاقل _ اذ من المؤمل انشاء بنك شرق اوسطي يتم من خلاله تمويل المشروعات الاقتصادية المقترحة ، وترى اسرائيل بان الجزء الاكبر من راس مال بنك التنمية